دور المؤسسة العسكرية
في صنع قرارات السياسة الخارجية

■ أ.أحمد المرغني سالم* ■ أ.عامر علي عقل **

● تاريخ استلام البحث 2021/09/25م. ● تاريخ قبول البحث1 /2021/11م

■ **الملخص:**

النخبة هي مجموعة من الأفراد الذين يمتلكون خصائص معينة لا يمتلكها بالمقابل الأفراد الآخرين، ويضم المجتمع بدوره مجموعة من النخب التي تقود مؤسساته سواء كانت منها السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الاجتماعية، فأما الحديث عن نخب القيادات في السلطة، فيمكن القول بأن النخبة السياسية والتي هي مجموعة الأفراد الذين يمتلكون مصادر وادوات التأثير السياسي في عملية رسم السياسة العامة وصنع القرارات الرئيسة في المجتمع، وتضم قيادات المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وهناك مجموعة قليلة من الأفراد تشكل النخبة السياسية، تمارس دورا رئيساً في هذا المجال، وينسحب مفهوم النخبة على العديد من المؤسسات التي تشكل هيكل الدولة، فبالنسبة للقاعدة الشعبية نجد أن النخب الحزبية والتي هي مجموعة منظمة من الأفراد لها هدف محدد وهو استلام السلطة عن طريق الحصول على دعم القاعدة الشعبية في الانتخابات، ويتضمن الترويج لبرامجها الحزبية والرؤية التي تقدمها في إدارة الدولة للمرحلة المقبلة، ويدخل ضمن إطار القيادات الفاعلة النخب العسكرية التي يكون لها دور فعال في الدول التي تكثر فيها الانقلابات العسكرية أو التي تتعرض لتهديدات خارجية، أو التي بنيت هياكل مؤسساتها أصلا وفق القاعدة العسكرية عن طريق وصول الجنرالات إلى سلم السلطة السياسية، ويساعد في إدارة شؤون الدولة وتنظيمها مجموعة من الموظفين الذين يطلق عليهم البيروقراطيين ،حيث أن النخب البيروقراطية يكون لها دور أساسي في إدارة شؤون الدولة، علاوة على الدور الاجتماعي الذي تقوم به النخب الأخرى من قبيل النخب الاقتصادية

* مساعد محاضر بقسم العلوم السياسية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة الجفارة Email: ahmedzahmed989@gmail.com

** مساعد محاضر بقسم العلوم السياسية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة الجفارة Email: hql939022@gmàil.com

والاجتماعية والدينية والمثقفة، فالنخب الاقتصادية تلعب دورا أساسياً في البلدان التي تنتهج اقتصاد السوق والمبدأ الرأسمالي، حيث إن النخب التي تمتلك رؤوس الأموال والمصانع تكون شريكة في صنع القرار داخل أروقة المجالس التشريعية، وأما النخب الدينية فتزداد فاعلية وقوة النخب الدينية بقدر ما يقوى إيمان الأفراد الديني وتديّنهم، كما بقدر ما يفرض النظام السياسي التوجه الديني العام بطريق معين، فيكبر دور نخبة رجال الدين في المجتمع والسلطة، ولا يخفى علينا دور النخب المثقفة الذين اختلفت تحليلات المفكرين حول دورهم، فمنهم من وضع النخبة المثقفة كموظفين لدى الجماعة المسيطرة، ومنهم عكس ذلك، ففي بعض المجتمعات يصبح المثقفون أقرب ما يكونوا إلى الصفوة الحاكمة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، الانقلابات العسكرية، النخب العسكرية، النخب السياسية، النخب الاجتماعية.

Abstract:

Elite is. group of individuals who possess certain properties not owned by contrast, other individuals, and includes community turn. group of Elites who lead institutions, whether including political, economic or military or social, either talking about the Elite leaders in power it can be said that the political Elite, which is individuals who own sources and tools of political influence in the process of policy. making and making key decisions in the community group, and includes the leaders of both formal and informal institutions, and there are. few groups of individuals constitute that political Elite, exert. major role in this area, and applies the concept of Elite, many of the institutions that form the structure of the state, for the popular base we find tha getting the popular base support in the elections, including the promotion of their party and the vision provided by the state Administration for the next stage, and falls within the framework of the leaders active military Elites who have an active role in the countries that abound in military coups or exposed to external threats, or wich institutions structures originally built according to the military base, by the arrival of the generals to the ladder of political power, and helps in the management of the affairs of state and organized. group of staff who are called bureaucrats is the Elite bureaucracy have. key role in state institutions management, as well as the social role played by other Elites such as economic, social, religious and educated Elites economic

Elites play. key role in countries that market and the principle of the capitalist economy, where the Elites who owns the money heads and factories be. partner in the decision within the corridors of legislatures making and the religious Elites will become more effective and power of. of both formal and informal institutions, and there are. few groups of individuals constitute that political Elite, exert. major role in this area, and applies the concept of Elite, many of the institutions that form the structure of the state, for the popular base we find tha getting the popular base support in the elections, including the promotion of their party and the vision provided by the state Administration for the next stage, and falls within the framework of the leaders active military Elites who have an active role in the countries that abound in military coups or exposed to external threats, or wich institutions structures originally built according to the military base, by the arrival of the generals to the ladder of political power, and helps in the management of the affairs of state and organized. group of staff who are called bureaucrats is the Elite bureaucracy have. key role in state institutions management, as well as the social role played by other Elites such as economic, social, religious and educated Elites economic Elites play. key role in countries that market and the principle of the capitalist economy, where the Elites who owns the money heads and factories be. partner in the decision within the corridors of legislatures making and the religious Elites will become more effective and power..

key words: foreign policy, military coups, military Elites, political Elites, social Elites.

المقدمة:

مكانة الدولة على المستوى الدولي، وقوة تأثيرها ينعكسان بصفة مباشرة على أجندة مصالحها، وبالتالي على تعريفها لسلوكها الخارجي، الحكومة كبيروقراطية، إذا ما اشتركت مع رئيس الدولة، في الخلفية العسكرية، بحيث تتوافق المصالح ويجد العسكريون مجالا للتأثير، وبحكم العلاقة مع الرئيس، في أنظمة الحكم المختلفة الشمولية منها، والديمقراطية، سواء كانت الحكومة ديمقراطية أو تسلطية، فإن السلطة التنفيذية، باحتوائها أهم صانعي القرار (الرئيس، أو رئيس الوزراء أو وزير الخارجية)، تلعب الدور الرئيسي في اتخاذ القرارات السياسية، غير أن المنظرين في هذا الصدد لم يتفقوا على طرح موحد لتحديد المتغيرات المحددة والمفسرة لسلوك الدولة، يتعين تحديد العلاقة بين الجهات المدنية والمؤسسة العسكرية في عملية صنع السياسة الخارجية.

■ **إشكالية البحث:**

من خلال المتابعة والملاحظة لمجريات الأحداث في السياسة العالمية والدولية والإقليمية نستنتج في الغالب تورط المؤسسة العسكرية في توجيه السياسة الخارجية وتحديدها وفق عقيدة هجومية، إذا اشتركت المؤسسة العسكرية مع رئيس الدولة في الخلفية العسكرية، حيث دلت الدراسات السياسية المتخصصة، بأن الدولة ذات (القدرات العسكرية)، كانت أكثر الدول اشتراكا في الحروب، وبناء على ما تم تناوله نصل إلى السؤال الرئيسي التالي:-

- ما هو دور المؤسسة العسكرية «المركب العسكري «في صنع القرار السياسي. ونستنتج منه التساؤلات الفرعية التالية:.

1. هل يوجد دور فعال للمؤسسة العسكرية في رسم وتوجيه القرارات المتعلقة بالسياسات الخارجية ؟
2. إلى أي مدى تورط المؤسسة العسكرية في توجيه السياسة الخارجية وتحديدها وفق العقيدة الهجومية.

■ **أهمية البحث:**

تفعيل الحوارات حول السياسة الخارجية وتكييفها نظريا ومنطق معطيات الواقع الدولي ،إنما يكون في إطار البحث عن تأويل ناتج التأثر والتأثير بين العوامل الداخلية والخارجية المندمجة للسلوك الخارجي للدولة، ومن هذا المنطلق تأتي أهمية البحث في التالي:.

1. زيادة عدد الدول المستقلة، وزيادة الاهتمام الشعبي والرأي العام بقضايا العلاقات الدولية،
2. تنوع هذه الدول الجديدة واختلاف تركيبتها وبالتالي سلوكياتها إلى فتح مجال الاهتمام لدراسة ومراقبة علاقاتها ببعضها البعض.
3. السياسة الخارجية لم تعد وقفا من حيث الاهتمام على قطاعات معينة نخبوية في كل دولة.
4. التأثير المتبادل لم يعد، حكرا على المستوى الحكومي، بل تعدى ذلك ليشمل العلاقات والتأثير المتبادل على المستوى المجتمعي.

■ أهداف البحث:

معظم المحاولات النظرية تأتي في إطار خلق سياق عمل على الفرضيات، يكون ملائما لتفسير طبيعة وحدود عمل السياسة الخارجية، إذا ما تمكنا كمحللين من رصد العقائد الإدراكية للقادة الذين ندرسهم، ستتوضح رؤاهم وتصوراتهم، كل هذا على ضوء المعلومات الموضوعية الآتية من البيئة الخارجية، وتوقعات النجاح والفشل في كل ذلك، أي أن تكون بالضرورة هي أرضية البحث، حيث يهدف هذا البحث إلى:

1. الكشف عن كيفية رسم السياسات الخارجية للدول .
2. الكشف عن دور المؤسسة العسكرية في رسم السياسات الخارجية للدول .
3. معرفة وتفسير مدى تورط المؤسسة العسكرية في ذلك.

■ فرضيات البحث:

يتوقف دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع السياسة الخارجية على شكل الحكومة، فكثيرا ما يثار الجدل حول الأهمية التي تكتسيها المؤسسة العسكرية في التأثير على السلوك الخارجي للدولة، يتعين تحليل العلاقة بين الجهات المدنية والعسكرية في أنظمة الحكم المختلفة (الشمولية) منها، والديمقراطية، خاصة هذه الأخيرة تتمتع بقدرة على النفوذ داخل أجهزة صنع القرار في الدولة، ومن خلال ذلك نصل إلى فرضيات البحث على النحو التالي:.

الفرضية الأولى: نتوقع وجود دور أساسي للمؤسسة العسكرية في أغلب السياسات الدولية والعالمية .

الفرضية الثانية: كلما زادت القدرة والقوة للمؤسسة العسكرية زاد نفوذ تلك الدول وكان تدخل المؤسسة العسكرية في توجيه سياساتها الخارجية.

■ منهج البحث:

يعتمد الباحث المنهج الوصفي الذي يساعد على الكشف عن الأبعاد الخفية ،للقواعد المنهجية للسياسة الخارجية، والتي تعتبر حالة للبحث والدراسة، وذلك بهدف الإجابة عن التساؤلات الأساسية والفرعية التي يطرحها البحث .

ويستعين الباحث بأسلوب البحث المكتبي والذي يوفر بيانات ومعلومات أولية تخدم أغراض البحث ،ومستهدفاته حيث يستعين الباحث بالمصادر والمعلومات الثانوية تتمثل في الكتب والدوريات العلمية، والرسائل الجامعية والأبحاث ذات الصلة.

■ **الدراسات السابقة:**

من الأدبيات التي تناولت العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية، حسب نظرية جاو نووتيز أن تدخل المؤسسة العسكرية في النظم الديمقراطية يجب أن يكون مقتصرا على مجال سياسات الدفاع، نظراً للتاريخ المبكر نسبياً لإصدار الكتاب لم ينشغل المؤلف كثيراُ بتطبيق مقولاته إلا على العالم المتقدم. العام 1957 أصدر عالم السياسة الأمريكي ،صامويل هنتجتون في كتابه. الجندي والدولة. (Soldier and The State)، باكورة النصوص التأسيسية في تشريح العلاقات المدنية ـ العسكرية، وكيفية جعل العسكر. الأقوياء" تحت السيطرة المدنية

● **الجيل الأول**

العام 1957 م،هو العلامة الفارقة، حسب صامويل هنتجتون فإن منح العسكر استقلاليه في تدبير شؤون مؤسساتهم يساهم في صناعة جيش قوي ومحايد يقوم على مبادئ ((احترافية))، الضباط وانصياعهم طوعاً لحكم المدنيين.

● **أما الجيل الثاني**

واكب الطفرة الكبيرة في عدد النظم العسكرية حول العالم .خاصةً في الدول حديثة الاستقلال، منذ أواسط الستينيات وحتى ثمانينيات القرن الماضي .وخلال تلك الفترة كان محور اهتمام مختلف الدراسات هو تشريح المؤسسة العسكرية عبر دراسة الأنماط الإجرائية لتدخلها في السياسة والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المحددة لممارستها السياسية.

. الجيل الثالث

مواكباً للموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في منتصف سبعينيات القرن الماضي في جنوب أوروبا ثم تحولها لتيار عالمي سائد منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين ،خلال هذه الفترة كانت ظاهرة التدخل العسكري قد أخذت في التراجع كممارسة على أرض الواقع وكموضوع مهم لباحثي علم السياسة .

● الجيل الرابع

تأسس مع ظهور موجة التحولات السياسية التي تشهدها بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .خلال العقد الثاني من الألفية الثالثة ،ظهرت عدة مظاهر من التغيير على أرض الواقع والتي استتبعها ظهور تيار جديد في أدبيات العلوم السياسية أخذ في مراجعة المواقف التقليدية من المؤسسة العسكرية .هذه المراجعة تقبل التدخل العسكري باعتباره ضرورة في العديد من الدول الناشئة ،المتعثرة نظراً لإحداثه صدمة في الحالات التي اتبعت فيها هذه الدول مساراً متعرجاُ الذي يشهد الكثير من الانتكاسات والقليل من ترسيخ الديمقراطية.

■ الإطار النظري

■ المبحث الأول: السياسة الخارجية: ماذا نريد أن نفسر؟

ساد الاعتقاد حسب المنظور الواقعي، بأن الساسة يتسمون بالعقلانية، فإنهم يفكرون من منطلق المصالح العليا للدولة، يبدو واضحا أن الحديث عن إدراكات صناع القرار، طرح جديد، على عكس ما تم تداوله سابقا لدى الواقعية ،فتوزيع القوى والتحولات الدولية مرتبط أساسا بإدراكات القادة الوطنيين، ويؤكدون ذلك انطلاقا من تشبيهات تاريخية وأخرى إدراكية، فدور إدراك الأخطار عند القادة السياسيين هو المؤدي إلى الاستقرار، وهذا من أجل تفادي الحرب بوضع سياسات مشتركة لذلك، القضايا الأمنية أو السياسية الحساسة فهي تتخذ القرارات بشكل مغلق، إدراك الخطر مرتبط بذاتية القادة السياسيين، والذين يحدون من الوسائل المستعملة إلى الدفاع عن المصالح الحيوية، وأكبر مصلحة حيوية هي الأمن، ويعرف سنايدر Snyder المحيط أو البيئة الداخلية بـأنه:. تشمل ما يعرف بالسياسة الداخلية، المتمثلة في الرأي العام والموقع الجغرافي للدولة، والثقافة العامة والسمات الرئيسية التي ينطبع بها السكان وطريقة تنظيم المجتمع وأدائه لوظائفه"، وسنحاول فيما يلي التطرق إلى هذه الفئات المتعلقة بالمتغيرات الداخلية. بحكم إطار الدراسة

أولاً المتغيرات الفردية:

بدأت العديد من الدراسات خلال فترة السبعينيات تتجاوز الدولة وتتناول بالدراسة الجوانب المرتبطة بنفسية الفرد والمجموعات كعوامل مؤثرة في سلوكيات السياسة الخارجية[1] ،وتتضمن المتغيرات الفردية أو الشخصية حسب «شابيرو» و«ماكفون»

السمات الشخصية لـــــلأفراد الذين يصنعون السياسة الخـارجية، كذلك تعـرف بأنها. مجموعة الدوافع الذاتية والخصائص الشخصية للقائد السياسي أو القادة السياسيين الذين يصنعون السياسة الخارجية»[2]، وتشمل هـذه السمات والخصائص معتقداتهم قيمهم، خبرتهم، صفاتهم، تكوينهم الاجتماعي، وكذلك إدراكهم[3]،

● **ثانياً المتغيرات النخبوية:**

يقصد بالنخبة* السياسية مجموعة الأفـراد التي تملك مصادر وأدوات القوة في المجتمع، وتضم هـذه المجموعات قيـادات السلطتين التنفيذية والتشريعية، الأحـزاب السياسية والمؤسسة العسكرية[4] ،تعرف كذلك بأنها. مصطلح وصفي لأفـراد وجماعات في قمة هرمية معينة»[5]. تتضمن السمات العامة للنخبة التي تصنع السـياسة الخارجية، معـدل الأعمار، مستوى العلم والخبرة والتخصص، نسبة المدنيين والعسكريين[6] ،تقسم نخبة السياسة الخارجية الفعلية بين شاغلي المناصب الرسمية والمصالح المنظمة (ما يسمّيه آلموند (Almond) "نخبة السياسة". فشاغلو المناصب الرسمية يحتلون مراكز سلطة ضمن النظام ويكونون هم الأشخاص المعنيون رسمياً للتصرف نيابة عن الدولة. وتحيط بهم بيروقراطية من الإدارات المتمركزة حول وزارات الخارجية ولكنها تتضمن أيضاً عدداً من وزارات الدولة الأخرى[7]،و يتوقف تأثير النخبة السياسية على ثلاثة عوامل [8]:

. شكل النظام السياسي.

. مدى تجانس النخبة السياسية.

. اتفاقها حول الخطوط الأساسية للسياسة الخارجية.

● **ثالثاً: المتغيرات السياسية:**

تشمل مظاهر الفعالية السياسية العامة من حيث طبيعة الفواعل السياسية غير الرسمية ومدى شكل تأثيرها على المسار السياسي للدولة، وتتضمن النظام الحزبي في الدولة، الأدوار التي تقوم بها الأحزاب وجماعات الضغط، الرأي العام والإعلام...، ومستوى التطور السياسي في الدولة وطبيعة وأنماط النزاعات السياسية الداخلية[9]. وفي هذا السياق يمكن حصر أهم هذه الفواعل المؤثرة على السلوك الخارجي فيما يلي:

1. الأحزاب السياسية:

يذهب بعض دارسي السياسة الخارجية إلى اعتبار الأحزاب السياسية التي تملك ممثلين في السلطة، ذات تأثير بالغ على توجهات وطبيعة السياسة الخارجية، فكلما ازداد نفوذه الحزب في البرلمان أو السلطة التنفيذية مثلا ازداد تأثيره على السياسة الخارجية خاصة داخل النظم الديمقراطية، كذلك شكل التنظيم الحزبي، نظام الحزب الواحد أو نظام الثنائية، أو التعددية الحزبية، يحدد ظروف تأثير هذه الأحزاب على صناعة القرار الخارجي، فالأحزاب السياسية تختلف من حيث هياكلها ووظائفها من نظام لآخر، فالحزب يلعب دورا مهما في النظم التسلطية، التي تتخذ عادة نظام الحزب الواحد، كما هو الحال بالنسبة للصين الشعبية أو الاتحاد السوفييتي. سابقا –، بحيث تعكس السياسة الخارجية ايديولوجية الحـزب الواحد الحاكم[10]. وكذلك الأمر بالنسبة للنظم الثنائية الحزبية، فالسلوك الخارجي يمثل توجه أحد الحزبين المهيمنين على صناعة القرار، وأقرب مثال لهذا الطرح: السياسة الخارجية الأمريكية، تأخذ أحيانا شكل الانعزال والاهتمام بالداخل بوصول الديمقراطيين للحكم، وأحيانا أخرى توصف بكونها سياسة خارجية هجومية حربية عدوانية، بمجرد وصول الجمهوريين للحكم ،أما بالنسبة للنظم التي تتبنى شكل التعددية الحزبية، فتأثير الأحزاب يكون محدودا خاصة في حالة السرعة في تغير الائتلافات. حيث تواجه الحكومات والأحزاب صعوبة في ممارسة الحكم، ومن ثم يزداد نفوذ البيروقراطيات[11]، إذا فمدى تأثير الأحزاب على السياسة الخارجية يرتبط بمدى قربها من مراكز صنع القرار.

2. جماعات المصالح:

يقصد بجماعات المصالح مجموعات من الأفراد تتألف مع بعضها لتحقيق مصلحة مشتركة، وقد تكون هذه الجماعات في شكل «جماعات مصالح غير منظمة» مثل كالأقليات العرقية التي يشترك أفرادها في مصلحة الانتماء الديني أو اللغوي أو العرقي المشتركة، وقد تأخذ هذه الجماعات شكل» جماعات المصالح المؤسسية» على سبيل المثال «العسكريين»، وذلك بحكم انتمائهم إلى تنظيم رسمي داخل المجتمع والحكومة في إطار مهني موحد، ومصلحة موحدة. كما قد تأخذ هذه

الجماعات الشكل الثالث وهو» جماعات المصالح المنظمة»، وهي جماعات منظمة خصيصا للدفاع عن أعضائها، وتتميز هذه المنظمات بوجود كيان تنظيمي ونظم للاتصال الداخلي والخارجي. وأهم أشكالها نقابات العمال، ورجال الأعمال، ونقابات المهندسين، والأطباء والمحامون...الخ [12]، تحاول جماعات المصالح التأثير على قرارات السياسة الخارجية التي تتناسب وطبيعة تكوينها ومصالحها، على الرغم من أن جماعات المصالح قد تتصرف في بعض الأحيان كالأحزاب السياسية عن طرق دخول الانتخابات من خلال مرشحيها، إلا إن أنشطتها في مجال السياسة الخارجية غالبا ما تنحصر في محاولة التأثير على السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويمكنها القول أن تؤثر في السياسة الخارجية من خلال ثلاث قنوات[13]:

أ. **المشاركة المباشرة في عملية صنع السياسة الخارجية:** من خلال مشاركتها في أجهزة صنع تلك السياسة ومن أبرز هذه الحالات تمثيل العسكريين في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي.

ب. **توجيه مصادر القوة للتأثير غير المباشر في السياسة الخارجية:** بحيث تمتلك بعض جماعات المصالح جزء من مصادر القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية في المجتمع، وعبر استعمالها لهذه القوة تستطيع التأثير في مسار السياسة الخارجية، وأبرز مثال لذلك هو أثر الجماعة الصهيونية الأمريكية في صنع السياسة الخارجية في الشرق الأوسط.

ج. **جماعات المصالح كجماعات وسيطة:** بين السلطة السياسية والمواطنين، وتتحقق الوساطة من خلال تعبير الجماعات عن مصالح محددة لمجموعات من المواطنين عبر الاتصال بصانعي السياسة الخارجية، كتنظيم المظاهرات من طرف الطلاب أمام البيت الأبيض احتجاجا على الحرب الفيتنامية.

غير أنه غالبا ما يتسم تأثير جماعات المصالح بأنه تأثير محدود للغاية على السياسة الخارجية، نظرا لعدم تمكنها من تقمص مناصب عليا داخل مراكز صنع القرار ما يدفعها إلى ضرورة إقناع القائمين على السلطة بصحة مواقفها، وهذا ما يصعب تحقيقه خاصة على مستوى السياسات العليا المرتبطة بالسياسات الأمنية والعسكرية[14]. كذلك يضعف

تأثيرها عندما في حالة تصطدم فيها مصالح العديد من الجماعات فينتهي الأمر بحدوث شلل نهائي لتأثيرها على القرارات الخارجية.

3. الرأي العام:

إن دور الرأي العام محدود، ولكنه موجـود دائما ولو بدرجات متفاوتة حسب طبيعة الدولة، وهو بالتالي يشكل ضوابط على صناعة السياسة الخارجية ويختلف تأثيره من قضية إلى أخرى[15] ،كما أن الدراسات. في هذا السياق. تشير إلى أن الرأي العام يفتقد إلى المعلومات المطلوبة لاتخاذ قرارات خارجية، وهذا ما يفقده التأثير والمصداقية على قرارات خارجية تمس قضايا حساسة. وهذا ما يفتح المجال لصناع القرار لامتلاك تأثير كبير لامتلاكهم المعلومات الكافية، وقدرتهم على إقناع الرأي العام بوجهات نظرهم، عبر وسائل الاتصال الموجهة، وهذا يحدث حتى داخل الدول الأكثر انفتاحا كالولايات المتحدة، ومثال ذلك قدرتها على إقناع الرأي العام بضرورة شن الحروب الوقائية، رغم المعارضة الشديدة داخل الرأي العام الأمريكي. حرب أفغانستان، العراق).

● رابعاً المتغيرات المجتمعية:

تضم بعض جوانب البنية الاجتماعية بشكل عام كحجم السكان ونسبة النمو السكاني ودرجة التطور الاجتماعي وأنماط التدرج الاجتماعي[16]،ينطلق أنصار هذا الطرح من أن صانعي القرار هم نتاج لمجتمعاتهم. البنائية والعديد من نظريات ما بعد الحداثة)، لذا فالبيئة التي ينتمي إليها هؤلاء الأشخاص تؤثر عليهم بشكل كبير بحيث تمثل المتغيرات المجتمعية مجموع القيم والأفكار والخطابات والثقافات الاجتماعية السائدة داخل المجتمع ،و التي تعتبر بمثابة المعيار القيمي لقبول أو عدم قبول القرارات وفق الشرعية الاجتماعية المستمدة من هذه المكونات بحكم أنها ليست مجرد مواقف عارضة مؤقتة بل إنها تتميز بثبات نسبي، يجعلها مصدرا لشرعية أو عدم شرعية السلوكيات الخارجية للدول، لهذا تلعب التوجهات المجتمعية دورا كبيرا في تحديد مسار السلوك الخارجي، وتعرف بأنها. مجموعة الأفكار السياسية التي يعتنقها معظم أفراد المجتمع، والتي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي»،[17] ويمكننا تلخيص أهم المتغيرات المجتمعية التي تؤثر على خيارات السياسة الخارجية، في النقاط التالية:

1. الشخصية الوطنية:

بحيث يفترض الدارسون أن هناك نمطا عاما من الشخصية يوجد في كل دولة، وخاصة التي تتمتع بالتكامل والاستقرار، لأن معظم المواطنين يشتركون في بعض السمات التي تميزهم عن مجتمعات أخرى. وتتبلور خلال التنشئة الاجتماعية تدريجيا شخصية وطنية محددة للمجتمع يكون لها تأثير متفاوت على سلوك متخذي القرار الخارجي، وكذلك على توجهات الدولة نحو التعاون أو الصراع مع دول أخرى [18].

2. القومية:

إن الدول التي نجحت في تكوين شخصية وطنية محددة تتميز بوجود قومية ناضجة[19]. ويستخدم مصطلح القومية بمعنيين مترابطين، الأول للإشارة إلى «إيديولوجية» وثانياً «لوصف شعور». ففي الاستعمال الأول، تسعى القومية لتحديد كيان سلوكي. «الأمة». ومن ثم لمتابعة بعض الأهداف السياسية والثقافية نيابة عنها، من أبرزها تقرير المصير القومي. ويمكن تعريف ذلك تجريبياً (empirically) بطرق عدة، التحريرية الوحدوية (irredentism)، الاستقلال، الانفصال، وكلها أهداف يمكن السعي لتحقيقها تحت عنوانها. وفي معناها الثاني، تعتبر القومية شعوراً بالولاء يشترك فيه الشعب نحو الأمة. ويتمثل التلاحم بعوامل مثل: اللغة، الدين، التجربة التاريخية المشتركة والتجاور الطبيعي وغيرها من العوامل[20].

و قد شكلت القومية مصدرا للسلوك الخارجي للدول، ويمكن الاستشهاد على ذلك بحرب أكتوبر 1973 بين الدول العربية وإسرائيل حيث شكلت القومية سلوك الدول المتصارعة بشكل كبير خاصة من الأطراف العربية.

عموما يستثمر القادة القومية لتحقيق الوحدة والانسجام الداخلي حتى يتسنى لهم تحقيق أهداف السياسة الخارجية، بالشكل الذي يجلب المصالح الوطنية من خلال تأكيد الاستقلالية القومية عن كيان آخر، أو محاولة إعادة الاعتبار لمكانة الدولة ووجودها كفاعل رئيسي في السياسة.

و لعل من أبرز أشكال القوميات التي ظهرت على شكل إيديولوجيات والتي أثرت في

السياسات الخارجية للدول الإيديولوجية الماركسية. اللينينية أو الشيوعية، فقد أنتجت هذه الإيديولوجية آثارا متعددة على السياسة الخارجية السوفييتية منذ عام 1917 وحتى سقوطه عام 1991[21].

3. الخصائص المجتمعية:

أظهرت العديد من الأبحاث الكمية اهتماما كبيرا بقياس العلاقة بين الخصائص المجتمعية للدولة وبين سياستها الخارجية، وحين يربط المرء بين الخصائص المجتمعية لدولة ما، وبين الخصائص المجتمعية لدولة أخرى بشكل ثنائي، فإنه يتوصل إلى نتائج أفضل بالنسبة لتفسير السياسة الخارجية. فقد وجد «رمل» أن التشابه الثقافي والاجتماعي كان عملا مؤديا للسلام بين المجتمعات التي تشترك في الخصائص نفسها، وأظهرت دراسة أخرى، علاقة بين التجانس الاجتماعي لدولتين وبين الاتصال المتبادل بينهما، بمعنى آخر يزداد احتمال أن تسلك الدول المتشابهة سلوكا تعاونيا اندماجيا[22]، وهذا ما سنحاول توضيحه في حـــالة المحددات الداخلية لسياسة روسيا الخارجية نحـو دول الاتحاد الأوربي، وفيما إذا كانت سياسات التقارب أو التباعد سببها الانسجام أو عدم الانسجام في البنية الاجتماعية.

● خامساً المتغيرات الثقافية:

تشمل هذه المتغيرات حسب «ماكفون» و«شابيرو» النظم الثقافية في المجتمعات الوطنية كدرجة التعددية الثقافية، وأنمـاط تحديد الهوية الوطنية واستيعابها، ونظم الاتصالات المختلفة وأنماطها، وطبيعة العقيدة أو العقائد في المجتمع وقدرتها على أن تكون أداة تعبئة شعبية، يؤثر توزيع القيم والاتجاهات الثقافية داخل المجتمع على صنع السياسة الخارجية من خلال هوية الفاعلين وأهدافهم (الخصائص الثقافية والحضارية للشعوب ونوعية الانتماءات والـولاءات الفكرية والعقائدية)[23]،و قد مثلت القيم الثقافية هذه الأخيرة جوهر السلوكيات الإنسانية على مدى تاريخ السياسة الدولية وذلك لارتباطـها بالموروث الاجتمـاعي للأفـراد، فضلا عـن ارتباطـه ببنية الأنـساق الفردية والاجتماعية[24].و هـذا ما أدى إلى تأثير أبعادها القيمية على سلوكات صناع القرار والقوى والنخب الحاكمة في صياغاتها لتوجهات الدول في السياسة الخارجية، فقد ربطها سنايدر بالمحيط الداخلي

للدولة وطبيعة البنية الاجتماعية والسلوكية السائدة والتي تشغل حيزا ذا أهمية على مستوى بيئة صنع قرارات السياسة الخارجية[25] ،هذا الإدراك بقيمة المتغيرات الثقافية في حقل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية من المرشح له أن يتنامى ويتأكد مع مرور الوقت. فالثقافة بإمكانها أن تصبح عامل تحليل وتفسير واستشراف أيضا، ذلك لما تمثله هذه الأخيرة من قوة دافعة ومؤثرة في الشؤون الدولية، إلى الحد الذي اعتبرت فيه المصدر الأول للانقسامات الإنسانية، والمشكل الأساسي لطبيعة الحروب والصراعات في العالم[26].

● **سادساً المتغيرات الاقتصادية:**

تشمل. حسب هذا النموذج. البنية الاقتصادية، ميزان المدفوعات، الميزان التجاري، درجة تطور الدولة الاقتصادي، طبيعة وحجم تجارتها الخارجية[27]، وتؤثر هذه المتغيرات في طبعة قرارات السياسة الخارجية حيث إنه كلما كانت الدولة متقدمة اقتصاديا كلما زادت درجة تفاعلها في النظام الدولي مع الوحدات الأخرى، وازدادت فرص التعاون أكثر من احتمالات الدخول في سلوكيات صراعية وهذا ما ذهب إليه أنصار الليبرالية الجديدة من خلال مقترب السلام الديمقراطي، بحيث نجد أن المجتمعات المتجانسة في شكل النظام الاقتصادي الرأسمالي، تسلك سلوكيات تعاونية اندماجية، وبصفة عامة، تلعب العوامل الاقتصادية دورا مركزيا في اختيارات السياسة الخارجية، لأن تنفيذ معظم السياسات يتطلب توافر الموارد الاقتصادية[28]. لذا فإن وضعية الاستقرار الداخلي وارتفاع مستويات التنمية الاقتصادية يمنح للدولة قدرة على التفاوض والمساومة في سياستها الخارجية خاصة إن كان لها قدرة على إنتاج وامتلاك السلع الأمنية في علاقاتها مع الدول الأخرى. في حالة العلاقات الروسية الأوروبية، تعتبر الطاقة محور حساس في هذه العلاقة).

● **سابعاً متغيرات الربط:**

المقصود بالربط* هنا هو السلوكية الخارجية السابقة للدولة وعلاقاتها السابقة أيضا، فإدراك صناع القرار لدولة معينة وفق أحكام مسبقة عنها يحدد طبيعة سلوكيتها نحوها، فوجود اتفاقيات بين الدولتين يساهم في التخفيف أو غياب السلوكيات الصراعية بينهما، كذلك وجود مستوى معين من التعاون السابق بين الدولتين يؤثر لاحقا في سياستهم الخارجية نحو بعضهم البعض، يتضح من خلال عرض هذه المتغيرات الداخلية، مدى وحجم

تأثيرها على السلوك الخارجي للدول، لكن دراسات السياسة الخارجية المقارنة تؤكد أن الوزن النسبي لهذه المتغيرات يكون متفاوت التأثير من دولـة إلى أخرى، بحيث نجد في تحليل سلوك الدول الخارجي أحيانا صعود متغيرات ونزول أخرى، وترتيب عناصر التأثير يكون من حيث وزنها في حالات مختلفة، وهذا يتحدد بحسب طبيعة النظام السياسي وشكل العلاقة بين مؤسسات الحكم داخل كل دولة، الذي يحدد طبيعة المتغيرات التي يزداد تأثيرها والمتغيرات الأخرى التي تتراجع أو تغيب نهائيا، إذا فالسياسة الخارجية بالإضافة إلى تأثرها بالمتغيرات السابقة، فهي لابد أن تصنع في إطـــــار هيكل سياسي معين يؤثر بدوره عليها، فالعقائد الوطنية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والخصائص الفردية لصنع القرار تؤثر على صياغة أهداف السياســة الخارجية، ولكي تتحقق تلك الأهداف المسطرة كأولويات في هذه السياسة لابد أن تبنى القرارات على أساس الانتقاء بين خيارات معينة، وهنا تؤثر طريقة صنع القرارات ونوعية المشاركين في صنعها في مضمون هذه الخيارات، لذلك سنعالج من خلال ما تبقى من المتغيرات الداخلية، أثر طبيعة وشكل النظام السياسي على طبيعة قرارات السياسة الخارجية، من خلال عنصرين:

- **المتغيرات الحكومية:** ونتناول فيها شكل النظام السياسي.
- **المتغيرات المؤسسية:** نتناول فيها العلاقة بين المؤسسات المخولة بصنع القرار الخارجي.

● **ثامناً المتغيرات الحكومية: (شكل النظام السياسي)**

تتعلق هذه المتغيرات بتأثير شكل النظام السياسي على طبيعة القرارات الخارجية، لذا تتضمن هذه المتغيرات السمات البنيوية للنظام السياسي كشكل الحكم. (ديمقراطي/ تسلطي)،و مستوى الإمكانات العسكرية، أصبحت الآن مقولتان عامتان عن الديمقراطيات جزءاً من حكمة العلاقات الدولية التقليدية:

1. إن الديمقراطيات أكثر محبة للسلام من الأنواع الأخرى من الأنظمة السياسية، وأنها نادراً ما تقوم، أو لا تقوم على الإطلاق، بمحاربة بعضها لبعض. حسب نظرية كانط (Kant) أو نظرية "السلام الديمقراطي".
2. إن الديمقراطيات تنطوي على الضعف في صياغة وتصريف السياسة الخارجية. نظرية دي توكفيل [29] .(. de Toqueville)

حاولت الليبرالية الجديدة من خلال الطرح المتعلق بـ«نظرية السلام الديمقراطي»، الانطلاق في تحليل العلاقة بين شكل النظم والسياسة الخارجية. لذا تميز في هذا الصدد بين نوعين من النظم، النظم الديمقراطية المنفتحة والنظم التسلطية المغلقة، فشكل النظام هو الذي يحدد أي من المتغيرات السابقة الذكر ستؤثر على صنع قرار السياسة الخارجية، فالنظم الديمقراطية حسب هذا الطرح تتمتع بمزايا معينة في مجالات السياسة الخارجية، بحيث توفر هذه النظم للقائد السياسي موارد سياسية، كما أنه يكفل ضبط السياسة الخارجية بما يتفق والمصالح الوطنية، على النحو التالي[30]:

أ. يتم انتخاب القائد السياسي الذي يتمتع بمهارات في العمل السياسي، ويفتح المجال لاتخاذ قرارات خارجية وفق مبادئ الديمقراطية والنقاش البناء بين مختلف القوى السياسية وفئات المجتمع من أحزاب سياسية، وجماعات مصالح ورأي عام. عكس النظم التسلطية التي ينفرد فيها القائد السياسي أو أقلية سياسية (نخبة حاكمة) باتخاذ القرار وفرضها في شكل أوامر.

ب. لذلك فانفتاح النظام السياسي الديمقراطي انتفاء السرية ،يؤدي إلى وجود حوار وطني حقيق حول قضايا السياسية الخارجية، بما يؤدي إلى توافر المعلومات ودراسة البدائل المختلفة.

ج. وجود ضوابط سياسية نابعة من البيئة الاجتماعية والثقافة السياسية التي تحد من حرية القائد السياسي، وتلزمه باتخاذ قرارات تخدم الصالح العام الداخلي.

● **تاسعاً المتغيرات المؤسسية:**

بالإضافة إلى المتغير المتعلق بشكل النظام السياسي، تلعب تركيبة المتغيرات المؤسسية دورا مهما في تحديد من يصنع القرارات ويوجهها، وتضم هذه المتغيرات عدد ونـــوع الإدارات والدوائـر والسلطـــات المعنية بعملية صنع القرار، مستوى التطور البيروقراطي لهذه الدوائر والسلطات وكيفية توزيع الأدوار والصلاحيات بينها، وكذلك الوسائل المتاحة أمامها للتأثير في صنع القرار لذا سنناقش في هذا المستوى أثـــر هذه الدوائـر مـركزيـن على رئيس الدولة والسلطتين التشريعية والتنفيذية وباقي المجموعات البيروقراطية في عملية صنع القرار،

وهذا حسب طبيعة النظام السياسي من حيث كونه رئاسيا أو برلمانيا أو جمعية برلمانية، لنبرز ترتيب أثر المتغيرات التي تظهر أو تتراجع حسب الطبيعة القانونية للنظام السياسي.

■ المبحث الثاني المؤسسة العسكرية

تعد المؤسسة العسكرية أحدى أنوع المؤسسات الاجتماعية التي تمكنت من السيطرة على السلطة لفترة طويلة في أغلب البلدان، وبقيت فيها ببقاء العسكر أنفسهم ماسكين بمقاليد الأمور أو بلبس هؤلاء اللبوس المدني وتحولهم إلى الشكل المدني وإن كان الأشخاص هم ذات الأشخاص .

تعمل الحكومات من أجل صرف العسكر عن التدخل في السياسة الخارجية بعدة طرق هي:

الأولى: أن تعمد الحكومة إلى إقناع العسكر بأن. لا يميزوا بين الحكومات المتعاقبة وأن لا يحاولوا إبداء الرأي حول كون هذه الحكومة حسنة أم سيئة مفيدة أم ضارة إذ يكفي أن تكون الحكومة شرعية حتى تتوجب طاعتها ....

الثانية: أن يمنع العسكر من الخروج على القيادة السياسية من خلال. وضع الأقارب والأصدقاء وأبناء العصبية المشتركة مواقع المسؤولية ،وبإنشاء وحدات خاصة ضمن الجيش ذات ارتباط عضوي بالنظام أو خلق مؤسسات عسكرية رديفة توازي الجيش تسليحاً، ودورها ،الوحيد هو المحافظة على النظام تجاه أعدائه الداخليين مثل. سرايا الدفاع .... والحرس الجمهوري.

● أولاً: تنظيم الضباط :

يفوق تأثير تنظيم الضباط في الجيش في المجتمعات النامية على تأثير المثقفين أو القادة السياسيين، ففي المجتمعات المستقلة حديثاً التي لاتزال فيها النظم السياسية في طور التشكل والسلطة السياسية غير مستقرة ،يكون لأولئك الذين يسيطرون على قوة القهر العليا فرصة القيام في تحديد الأمة ،أما تدخلهم بالفعل في الشأن السياسي فيعتمد على مجموعة عوامل:

1 ـ التقاليد التي تلقاها ضباط الجيش .

2 ـ أصولهم الاجتماعية .

3 ـ نطاق تأثيرهم في الفرق العسكرية الخاضعة لسلطتهم .

4 ـ عمق القادة السياسيين وطبيعة علاقتهم بالقادة العسكريين .

● **النخب العسكرية**

تمثل المؤسسة العسكرية مكانة مهمة داخل أجهزة صناعة القرار وتعد هيئة الأركان الدائرة الاستشارية للرئيس ومساعدوه في السياسة العسكرية والخطط والاستراتيجيات الدفاعية ،بعكس وزارة الدفاع التي تتولى الجانب التنفيذي ،كما يشارك فيها مساعدوهم في الأقسام المتخصصة بالنسبة لوزارة الدفاع ،وقيادات الأركان بالنسبة لهيئة الأركان ،تسهم القيادات العسكرية في صناعة القرار العسكري كالحالة مع الهجوم العسكري على ليبيا العام 1986 م، حيث أسهمت القيادات العسكرية بإشراف الرئيس. رونالد ريغان 1981 ـ 1989 . مباشرة للتخطيط للعملية، وكان ريتشارد ميرل مساعد وزير الدفاع قد صرح بأن الولايات المتحدة ستستخدم قواعدها العسكرية حسب ما ترتأيه القيادات العسكرية دون الرجوع إلى الحكومة، فبعد التحول أثناء الحرب العالمية الثانية، وإنشاء وزارة الدفاع في العام 1949 م، وسبقه تعيين وزير الدفاع العام 1947 م، تحولت لجنة التنسيق بين وزارات الخارجية والحرب، والبحرية، والتي تم إنشاؤها للتنسيق بين الوزارات الثلاث إلى مجلس الأمن القومي ،المسؤول عن تكامل الشؤون الخارجية والعسكرية والسياسية والاقتصادية، وقد تطغى النقاشات السياسية في اجتماعات مجلس الأمن القومي ،ونجد دور المؤسسة العسكرية واضحاً في حادثة إلقاء القبض على رئيس بنما (مانويل انطونيو نوريغا. عندما قام جون بوند كستر مستشار الأمن القومي بمهمة التنسيق بين الهيئات المعنية لتنفيذ المهمة العسكرية لإلقاء القبض عليه، حتى وصل الأمر ونتيجة اجتماعات مجلس الأمن القومي وتبلور أهداف القرار ،وضوابطه العامة التي كانت حصيلة مناقشة الآراء والتصورات المطروحة لحل القضية ،تم الاتفاق على تكوين قوة عمليات خاصة تتولى ميدانياً موجهة الأزمة وفق الأسس والخطة المتفق عليها ،وهي خطة (بلوسبون) ،وفي الحالة التي اقترحها رئيس هيئة الأركان المشتركة ،والذي يكون لآرائه وقع خاص لدى الرئيس بكونه المستشار العسكري من الناحية القانونية والفعلية ،وكذلك نلاحظ دور المؤسسة

العسكرية في صناعة القرار، ففي اتفاقية (ستارت. و2. في بداية السبعينيات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي مارست المؤسسة العسكرية الأمريكية وبإشراف مجلس الأمن القومي دوراً مهماً عن طريق محاورة زعماء الكرملين في الإعداد للاتفاقية، الحالة كذلك مع حرب الخليج الثانية حيث أعد البنتاغون خططا مسبقة للهجوم على العراق وعرضت تلك الخطط من وزير الدفاع آنذاك ديك تشيني ورئيس هيئة الأركان المشتركة (كولن بأول. ،في أولى اجتماعات مجلس الأمن القومي ،بعد ظهور الأزمة ،وهذا يبين أهمية دور المؤسسة العسكرية في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية ،وتعود مشاركة وزير الدفاع في إعداد وتنفيذ استراتيجية الأمن القومي إلى طبيعة عمل هذه الوزارة، ودور القوة العسكرية في استراتيجيات الولايات المتحدة الأمنية ،على اعتبار أن وزارة الدفاع هي: الجهاز المسؤول في الأحوال العادية عن الإشراف على الوجود العسكري الأمريكي في الخارج، وإدارة العلاقات العسكرية مع الدول الحليفة والصديقة ،ونهمل في هذا الإطار دور المؤسسة العسكرية الفاعل في إدارة الملفات الأمريكية.

■ الاستنتاجات:

تفسير التوجه العام للدولة، نحو التقارب، أو التعاون أو التباعد والصراع، في السياسة الخارجية، تحددها مكونات البيئة الداخلية ،وبمختلف فئاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في نظم (الكتاتوريات) التسلطية، بقدر ما تحددها رغبة القائـد السياسي أو النخبة السياسية الموجهة للسلطة، ويكون مردها إلى رغبة السلطة الحاكمة وليس بسب الضغوطات من الفئات المجتمعية الداخلية، كأن تتميز السياسة الخارجية لدولة ما، تجاه دولـة أو قضـايا أخـرى، بثبات المواقف وعدم تأثير التغيرات والضغوطات الداخلية، على توجهات السياسة الخارجية للدولة نحو تلك الدولة أو تلك القضايا، وبما سيسبب تراجع الشرعية الداخلية، وهذا ما تفتقده النظم السياسية (التسلطية) الدكتاتورية، والتي كثيرا ما تدفع شعوبها لقبول، مختلف القرارات السياسية غير (العقلانية)، كالدخول في حروب وصراعات خارجية، والتي قد تعود بانعكاساتها، السلبية على الأوضـاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة، ويرى المحللون أن النظم التسلطية لديها، العديد من الميزات التي تسمح لها، باتخاذ قـرارات سياسية ،على قدر كبير من الفعالية على المستوى الخارجي، إذا ما قورنت بنظيرتها في النظم الديمقراطية، وسبب هذه

الحالة، حسب نظرية دي توكفيل (de Toqueville)*، هو «تدخل» السياسة الداخلية في رسم السياسة الخارجية والحاجة الدائمة إلى الاستجابة للرأي العام، هذا الانفصال عن الضغوطات الداخلية يمس حتى قضايا السياسة الخارجية على المدى المتوسط أو البعيد، كما أن عدم التقيد بآراء الجماهير ومختلف الفئات الاجتماعية أو السياسية الأخرى لا يكون فقط خلال الحالات التي تتطلب استجابة سريعة، بل على نقيض من ذلك، نجد أن الأنظمة الفاشستية (التسلطية)، تتمتع بميزة أن النظام السياسي المغلق يسهل عليه صنع القرار السريع والثابت وغير المكبل بالحاجة إلى الرجوع إلى الجمهور الذي تتأصل فيه النزعة النقدية، لذا فإن تركيز القوة، وحرمان الجمهور من التمحيص والمناقشة يعطي الأنظمة السياسية. (التسلطية)، المركزية ميزات حاسمة في إدارة الشؤون الخارجية[31]. ويمكنها كذلك من اتخاذ قرارات سياسية ،سريعة ولها قدرة كبيرة على التكيف، وفي حالة الأزمات قد تأتي الاستجابة متطرفة.

■ الخاتمـــة

شكلت التطورات الجديدة على مستوى التفاعلات الدولية والتطور العلمي الذي عرفته العلاقات الدولية، من تداخل، واختلاف تركيبة الدولة، وبما أثر وبشكل مباشر على، دراسة السياسة الخارجية ،والتي لم تعرف كحقل علمي بل عرفت، وفق مقاربات جديدة قادرة على استيعاب مختلف المتغيرات المؤثرة، وحسب بنية الدولة المعنية، وخارج إطار المتغيرات النسقية ،ويميل بعض الدارسين إلى المرادفة بين السياسة الخارجية وبعض أجزاء تلك السياسة كالأهداف والسلوكيات، بحيث نجد في هذا السياق تعريف Pol Sipirit الذي يعرف السياسة الخارجية على أنها:» مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا أن تتعامل مع الدول الأجنبية، قدم Rosenau James تعريف أكثر شمولية للسياسة الخارجية بقوله:. مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة»، أو بأنها» منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي، وبشكل يتفق مع الأهداف المحددة سلفا»، الفرص والقيود التي تعرضها البيئة الموضوعية، إنه الواقع كما يتصوره صانع القرار، وبذلك،

يمكن القول أن المتغيرات النفسية هي الوسيط الذي من خلاله تنتج المتغيرات الموضوعية آثارها في السياسة ،إذ أنه بمجرد أن يتخذ صانع القرار قرار السياسة، فإن تنفيذه يستقل عن تصوراته الذاتية وتتحدد فرص نجاحه أو فشله بالنظر لطبيعة المتغيرات الموضوعية ،مدى التطابق أو التفاوت بين البيئتين الموضوعية والنفسية هو الذي يحدد فرص نجاح أو فشل السياسة الخارجية، فكلما زاد هذا التطابق زادت فرص نجاح السياسة، بينما تقل هذه الفرص إذا، ما وجد هناك تفاوت. قد تكون البيئة النفسية أوسع من البيئة الموضوعية، و(أطلق تولمان Tolman.E) تسمية "الخريطة الإدراكية" على البيئة الذاتية تلك، وهي نتاج توقعات الفرد للعلاقة بين المسالك والنتائج، وهي تتضمن عقائد واستعدادات إدراكية، تشكل متغيرا وسيطا بين الحوافز البيئية وبين سلوكات الإنسان. أما جورج كيلي (Kelly.G). فيرى أن الفرد لا يكتفي بمجرد الرد على الحوافز الآتية من البيئة الخارجية، بل يعيد إنشاء تلك البيئة ،فما هي المحددات التي تحصل داخل الدول هي التي تحدد في النهاية ما الذي سيحصل، مثلا في حالة ما إذا اعتقد صانع القرار أن هناك فرصاً لقرار أو سلوكاً ناجحاً ولكنها في الحقيقة لا يتحقق، واقعيا وإنما فقط في تصوراته، وبالمقابل قد تكون البيئة النفسية أضيق من البيئة الموضوعية، ويكون ذلك حين يتجاهل صانع القرار فرصا واقعية للقرار ،وقبولنا بهذه الفرضية، أصبح يعني أفضل وسيلة لاستيعاب السياسة الخارجية، يكمن في البحث في مجال دوافع الفرد أو المجموعات الصغيرة ،و مدى تأثيراتها، في سلوكيات الدول، وبفضل تلك القنوات التي تنقل المعلومات. ولا يمكن الإجابة عن السؤال. لماذا دون تحليل صناعة القرار (سنايدر) ويكون ضمن بيئة مقيدة لتشمل ثلاثة مفاهيم رئيسية ،ولا يتخذ كلا منها على حدة (كمتغير تابع) أو كوحدة تحليل: الوسائل. الأهداف ـ المحددات. المتغيرات)، ويمكن تقسيم المحددات. المتغيرات. إلى ثلاث فئات: Operational Environment:

أ ـ **متغيرات. (البيئة الموضوعية)**: هي تلك المتغيرات الكامنة في بيئة عملية صنع السياسة الخارجية بشكل مستقل عن فهم وإدراك صناع القرار، إنه الواقع كما هو كائن فعلا. هذه المتغيرات حتى وإن لم يضع لها صناع القرار اعتبارا مباشرا. تجاهلا أو إساءة إدراك. في قراراتهم، فإنها مع ذلك حاسمة بالضرورة بالنسبة

لنتائج تلك القرارات، بل ويمكن أن تخذل آمالهم. وتشمل هذه البيئة فرص وقيود النسق الداخلي والدولي إضافة إلى الخصائص القيادية.

ب- **متغيرات البيئة الداخلية:** (هي المتغيرات المرتبطة بالتكوين الذاتي البنيوي للدولة ولا تنشأ عن التفاعل مع الخارجي. وتشمل الخصائص القومية كالشخصية الوطنية والأيدلوجيا والتقاليد التاريخية والتكوين الاجتماعي، وكذا طبيعة النظام السياسي للدولة.

ج- **متغيرات البيئة الخارجية:** (هي تلك المتغيرات الكامنة في النسق الدولي؛ أي الآتية من خارج نطاق ممارسة الدولة لسلطتها وتشمل على سبيل المثال لا الحصر، التوزيع الدولي للقوى (قطبية النظام)، التنظيم الدولي، التفاعلات الدولية، الموقف الدولي.

■ **قائمة المراجع**

1. ستيف وولت ،**العلاقات الدولية :عالم واحد نظريات متعددة** ،ت زقاغ عادل، زيدان زياني ،نقلاً عن موقع htt://www.qeocities.com /adelzeqqaqh/iR

2. جنسن لويد .**تفسير السياسة الخارجية** . ت/محمدبن أحمد مفتي .محمد السيد سليم .(**عمادة شؤون المكتبات. جامعة الملك سعود** .(**الرياض**)1989 م.

3. ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية** .(**دار الكتاب العربي** .**بيروت** .**ط**(1. 1985م.

4. جنسن لويد .**تفسير السياسة الخارجية** . ت/محمدبن أحمد مفتي .محمد السيد سليم .(**عمادة شؤون المكتبات. جامعة الملك سعود** .(**الرياض**)1989 م.

5. عدلية محمد الطاهر. **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية. جامعة قسطنطينة 2005. .

6. جنسن لويد .**تفسير السياسة الخارجية** . ت/محمدبن أحمد مفتي .محمد السيد سليم .(**عمادة شؤون المكتبات. جامعة الملك سعود** .(**الرياض**)1989 م.

7. ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية** .(**دار الكتاب العربي** .**بيروت** .**ط** 1. 1985. .

8. Joseph Frankel.The making of foreign policy .oxford .university press .new york .1963 .p4

9. محمد يوسف السويد ،**"الاتجاهات النفسية في دراسة العلاقات الدولية**. .مجلة الدبلوماسي .معهد الدراسات الدبلوماسية .(**العلاقات العامة**).**المملكة العربية السعودية** .**العدد** 12. 1989م .

10. محمد السيد سليم، **تحليل السياسية الخارجية**،. **مكتبة النهضة العربية** .**القاهرة** .**ط**8 .1998.).

11. ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية** .(**دار الكتاب العربي** .**بيروت** .**ط**)1. 1985..

12. محمد السيد سليم، **تحليل السياسية الخارجية**،. **مكتبة النهظة العربية** .**القاهرة** .**ط**8 .1998.).

13. غراهام إيفانز وجيفري نويهام ،**السياسة الخارجية** .قاموس بنغوين للعلاقات الدولية.ترجمة مركز الخليج للابحاث .ط2 .بنغوين للنشر .مارس 2000. .نقلاً عن موقع http://elibrary.qrc.to . lar /penquin/page6.htm

14. ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية** .(**دار الكتاب العربي** .**بيروت** .**ط**)1. 1985..

15. محمد السيد سليم، **تحليل السياسية الخارجية**،. **مكتبة النهضة العربية** .**القاهرة** .**ط**8 .1998.).

16. ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية** .(**دار الكتاب العربي** .**بيروت** .**ط**)1. 1985..

17. جنسن لويد .**تفسير السياسة الخارجية**. ت/محمدبن أحمد مفتي .محمد السيد سليم .(**عمادة شؤون المكتبات. جامعة الملك سعود** .(**الرياض**)1989 م.

18. جنسن لويد .**تفسير السياسة الخارجية**. ت/محمدبن أحمد مفتي .محمد السيد سليم .(**عمادة شؤون المكتبات. جامعة الملك سعود** .(**الرياض**)1989 م.